وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية القانون

بحث بعنـوان

((نقل التقنيات الحديثة كهدف من أهداف قانون الاستثمار رقم 13 لسنه 2006))

بحث تـخرج مقدم الى عمادة كلية القانون / جامعة المستقبل

أعداد الطالب

فاضل سالم حميد

أشراف الأستـاذ

أ. د قاسم محمد حنتوش

1445هـ 2025م

بسم الله الرحمن الرحيم

طه : 114

الإهداء

الى الكادر التدريسي في كليتنا كافة دون استثناء

إلى من أُفضلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل

مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز).

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون،

وفي أصعدة كثيرة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

الباحث

شكر و تقدير

اتقدم بالشكر و التقدير الى عمادة كلية القانون والى السيد العميد (أ.د عمار الحسيني) المحترم كما اود ان اشكر كلماً ساعدني في انجاز بحثي هذا واخص بالذكر الأستاذ أ. د قاسم محمد حنتوش و اللجنة المشرفة ....

وانقدم بخالص شكري و تقديري لعائلتي الكريمة التي ساعدتني في أنجاز هذا البحث

مع خالص شكري و تقديري

الباحث

المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
-1	الاية	أ
-2	الاهداء	ب
-3	شكر و تقدير	ج
-4	المحتويات	د
-5	المقدمة	3-1
-6		
-7	المطلب الأول :(مفهوم الاستثمار و تمييزه عما يشتبه به) الفرع الأول : تعريف بالاستثمار للتقنية الفرع الثاني : تمييز الاستثمار عن الشبيه به	8-4
-8	المطلب الثاني:اهمية التقنيات الحديثة في الاستثمار و حمايتها الفرع الأول : أهمية الاستثمار للتقنية في التقنيات الحديثة الفرع الثاني : حماية التقنيات الحديثة	13-9
-9	الخاتمة	17-14
-10	أولا : الاستنتاجات	16 - 14
-11	ثانيا : التوصيات	17
-12	المصادر	18

المقدمة :-

أولا : أهمية الموضوع ونطاقه:

بعد صدور قانون 13 لسنة 2006 أصبحت مسألة نقل التقنييات الحديثة ومعايير حمايتها والتعرف على النظام القانوني لها والنواقص التشريعية مسألة ملحة وفي غاية الأهمية وأن الدعوى لحماية التقنيات لها أهمية كبيرة تتمثل بالآتي :

1. أن الحماية القانونية القوية والكافية للتقنيات المستثمرة تؤدي إلى زيادة معدلات الابتكار وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة العائد الاقتصادي على المجتمع بأكمله وليس الفرد المبتكر فحسب.
2. أن الحماية القانونية الفعالة للمعلومات للتقنيات المستثمرة عنها تشجع القدرة على الخلق والإبداع في مجالات التكنولوجيا المتقدمة كما تعمل على زيادة معدلات نقل التكنولوجيا حيث أن موردي التكنولوجيا من الدول المتقدمة يخشون نقلها للدول ذات الحماية الضعيفة لنظام المعلومات غير المفصح عنها خشية الاعتداء عليها وهتك سرية المعلومات التجارية والصناعية.
3. أن الحماية القانونية الكافية للتقنيات المستثمرةعنها تؤدي على حد زعم البلدان المتقدمة إلى ازدهار التجارة الدولية وزيادة الرفاهية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية على وجه الخصوص .

نقل التقنيات الحديثة يشير إلى عملية تبادل وتطبيق الابتكارات التكنولوجية المتقدمة بين الدول، الشركات، أو حتى الأفراد. هذه العملية تلعب دوراً حيوياً في تطوير economies ورفع مستوى الكفاءة والإنتاجية. يحتل الاستثمار للتقنية اهمية كبيرة بالنسبة للدولة والافراد كما انه يشكل موضوع اهتمام رجال القانون والاقتصاد والسياسة ذلك لانه يمتد الى النواح القانونية والاقتصادية والسياسية يؤثر فيها ويتأثر بها ، ويعد تحسين القوانين الداخلية وتوفير الفرص الاقتصادية والانفتاح السياسي للدولة على العالم عوامل جاذبة للاستثمارات من داخل الدولة وخارجها، ولما كان تدفق روؤس الاموال الاجنبية على محيط الدولة يؤدي الى تغذية مركزة للاقتصاد الوطني فان الاستثمار للتقنية الاجنبي يتفوق من هذه الناحية على الاستثمار للتقنية الداخلي مما يقتضي توفير الضمانات اللازمة لتشجيع الاستثمار للتقنية الاجنبي، وتظهر قراءة قانون الاستثمار للتقنية رقم 13 لسنة 2006 ، انه وفر بعض تلك الضمانات الا انه لم يحسن في تحديد نطاق تطبيقها . وهنا لنا ان نتسأل اولاً ما الذي يطبع الاستثمار للتقنية بالصفة الاجنبية ومن ثم تمتعه بالضمانات والامتيازات .

هل نجد ذلك في اجنبية المستثمر ام اجنبية راس المال المستثمر ؟ وثانياً ما هو موقف المشرع العراقي في قانون الاستثمار للتقنية ، من تلك الصفة الاجنبية ؟ وماهو المعيار الذي اعتمده لتحديدها ومن ثم تحديد نطاق تطبيق الضمانات ؟ تساؤلات سنحاول الاجابة عليها من خلال مبحثين نعرض في الاول نطاق سريان قانون الاستثمار للتقنية من حيث الاشخاص وفي الثاني نطاق وسريان قانون الاستثمار للتقنية من حيث الموضوع عسى ان نوفق في الوصول الى افضل النتائج والمقترحات

يمكنك من خلال قراءة ملخص قانون الاستثمار للتقنية في العراق أن تتعرّف على البنود الجديدة الخاصة بالاستثمار للتقنية في الدولة، والتي حرصت العراق من خلالها أن تدعم المستثمرين وتوفر لهم بيئة استثمار خصبة. وذلك لأن جذب المشاريع الاستثمار للتقنية في المختلفة للدولة من شأنه أن يدفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأفضل، وكذلك يؤثر إيجاباً على التنمية الاقتصادية وكذلك معدلات البطالة. وقد تضمن قانون الاستثمار للتقنية الجديد في العراق الكثير من البنود والتشريعات، وبمقالنا سنعرض لك ملخصاً يتضمن أهم ما وُرد فيه قبل أن تتعمق في قراءة القانون بنفسك بالكامل لأخذ فكرة عامة عنه.

ثانيا : مشكلة البحث

إنَّ انتشار التقنيات الحديثة و انتشار عملية الاستثمار بها ادت الحاجة الى صياغة قوانين تخص الاستفادة منها في مجالات عدة و من ضمنها الاستثمار للتقنيات الحديثة موضوع بحثنا ومن اهمها التقنيات التجارية والصناعية وهو ما يطلق عليه "القرصنة الفكرية" أدى إلى فقدان الأصحاب الشرعيين للأسرار التجارية والصناعية في البلدان المتقدمة للعوائد المالية التي كان يمكن أن تعود عليهم من تسويق السلع والخدمات الناتجة عن استثمار الأسرار التجارية والصناعية, مما أدى إلى عزوف العديد من المبتكرين والمخترعين عن استثمار ابتكاراتهم واختراعاتهم ,هذا الذي ادى بالمشرع العراقي الى اصدار قانون 13 لسنة 2006

ثالثا - منهج البحث :-

منهج تحليلي حيث اعتمدنا على على تحليل ما يوجد من معلومات في المصادر الواردة لدي

رابعا- خطة البحث:

في هذا المجال سيكون موضوع البحث مقسم الى :-

المطلب الاول :- مفهوم الاستثمار و تمييزه عما يشتبه به

الفرع الاول التعريف بالاستثمار

اولا:- التعريف اللغوي

ثانيا :- التعريف الاصطلاحي

الفرع الثاني :- تمييز الاستثمار عن الشبيه به

المطلب الثاني :- اهمية التقنيات الحديثة في الاستثمار و حمايتها

الفرع الاول :- اهمية التقنيات الحديثة

الفرع الثاني :- حماية التطبيقات الحديثة

المطلب الاول

مفهوم الاستثمار و تمييزه عما يشتبه به

الاستثمار للتقنية هو إنفاق مبالغ نقدية معيّنة على شراء أصول مادية، أو مالية بهدف تحقيق عائد مستقبلي خلال المدة الزمنية المحددة للاستثمار.

فالفرد يحتفظ فيما يحصل عليه من أموال، كلها، أو بعضها، أو يدخرها أو ينفقها. ويختلف ذلك من فرد إلى آخر تبعاً للعديد من العوامل المتنوعة، فاحتفاظ الفرد بالأموال يعني تعطيلها وتخفيض قوتها الشرائية مع مرور الزمن، وإن كان البعض يرغب في الاحتفاظ بمستوىً معيّناً من السيولة لمواجهة بعض الاحتياجات والظروف الطارئة. في حين أن ادخار الأموال على هيئة ودائع بأي من أشكالها المتنوعة قد يحقق للفرد مستوى معيّن من الدخل الدوري المنتظم.

أما الإنفاق فيأتي على شكل إنفاق استهلاكي بشراء السلع والخدمات التي تشبع احتياجات الفرد ورغباته، أو على شكل إنفاق استثماري بشراء أصول معيّنة في مسعى لتحقيق إضافة إلى الأموال المستثمرة وبالتالي تحقيق عائد ما خلال المدة المحددة للاستثمار Investment Horizon.

ويختلف شكل الاستثمار للتقنية باختلاف نوع الأصول المستثمر فيها، فاستثمار الأموال في أصول مادية كالعقارات والآلات يجعل من الاستثمار للتقنية استثماراً مادياً، في حين أن الاستثمار للتقنية المالي يعني استثمار الأموال المخصصة للاستثمار بشراء أصول مالية كالأسهم والسندات، وهو المحور الأساسي الذي يرتكز عليه هذا الكتاب.

والعائد الذي يحصل عليه المستثمر المالي هو العائد الناجم عما تدره الأوراق المالية المستثمر بها من دخل عادي، كفوائد السندات أو توزيعات أرباح الأسهم، ومن دخل رأسمالي نتيجة ارتفاع أسعار الأوراق المالية عن أسعار شرائها[1].

ويرتبط حجم العائد المتوقع، وتوقيت الحصول عليه، بنوع الأصل المالي ودرجة المخاطرة، التي يحملها. فالعائد يتوقع تحققه في المستقبل، لذلك فهو محفوف بدرجة من المخاطرة وعدم التأكد تختلف باختلاف نوع الأصل أيضا كما هو موضح عند الحديث عن أنواع الأصول المالية.

[1] د.هشام خالد- خصائص وطبيعة عقد ضمان الاستثمار العربي – مؤسسة الشباب الجامعية – الاسكندرية – 1988.ص34

يعرّف الاستثمار للتقنية المالي بأنّه توظيف للأموال المتاحة في أصول مالية بقصد الاستفادة من عائداتها المستقبلية على شكل توزيعات أرباح وفوائد، إلى جانب الارتفاع في قيم الأصول نفسها[1].

مع ازدياد عدد الأنشطة والمشروعات الاستثمار للتقنية ية وحجمها، وتعدد أشكال، وأساليب وأهمية دراستها نحو تحقيق أفضل نتائج ممكنة، ومع تعدد مفاهيم الاستثمار للتقنية عموماً فقد اتفق على تعريفه من خلال بعض المعايير الدولية (المعيار الدولي رقم 25 وتعديلاته) على أنّه أصل تحتفظ به المنشأة بهدف زيادة الثروة من خلال توزيعات الأرباح والإيجارات والعوائد الأخرى، ومن خلال الزيادة الرأسمالية الناجمة عن ارتفاع سعر الأصل، وكذلك بعض المنافع الأخرى الناجمة جراء العلاقات التجارية المتبادلة.

الفرع الاول

تعريف بالاستثمار للتقنية :-

اولا :الاستثمار للتقنية لغةً:- يأتي من الفعل "استثمر"، وهو يعني استغلال شيء ما أو استخدامه لتحقيق منفعة أو عائد. يرتبط الاستثمار للتقنية بشكل عام بتوجيه الموارد، سواء كانت مالية أو بشرية، نحو مشروع أو نشاط معين لتحصيل عائد مستقبلي .

وفي السياق الاقتصادي، يشير الاستثمار للتقنية إلى تخصيص الأموال لشراء الأصول أو المشاريع التي يُتوقع أن تثمر عن عوائد في المستقبل، مثل استثمار في الأسهم، العقارات، أو إنشاء مشاريع جديدة. يهدف الاستثمار للتقنية عادةً إلى تحقيق نمو وزيادة الثروة على المدى الطويل.

ثانيا:- الاستثمار للتقنية اصطلاحا :-

استعمل الفقهاء الاستثمار للتقنية بمعناه اللغوي ، إلّا أنّه قد اضيف في كلماتهم إلى الشجر والبستان ونحوهما، وبذلك اعطي معنى خاصّاً.وقد يضاف الاستثمار للتقنية إلى مطلق المال ويراد به تنمية المال وتكثيره عن طريق التجارة والمضاربة والمزارعة والمساقاة ونحوها، وهذا المعنى العامّ إنّما هو استعمال حديث للاستثمار.ولم يستعمله الفقهاء بهذا المعنى إلّا نادراً،

وقد عبّروا عنه **بالتنمية والاستنماء** ونحوهما.الاستثمار للتقنية

[1] لما احمد كوجان – التحكيم في عقود الاستثمار بين الدولة والمستثمر الاجنبي – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت-2008.ص23

اصـــطلاحاً يشـــير إلـــى تخصـــيص المـــوارد، عـــادةً الأمـــوال، فـــي نشـــاط معـــين أو مشـــروع بهـــدف تحقيـــق عائـــد أو ربـــح علـــى المـــدى الطويـــل. يتضـــمن الاســـتثمار للتقنيـــة اتخـــاذ قـــرارات اســـتراتيجية تتعلـــق بكيفيـــة اســـتخدام المـــوارد بصـــورة فعّالـــة لتحقيق النمو المالي.

الفرع الثاني

تمييز الاستثمار للتقنية عن الشبيه به

تعد الاستثمار للتقنية ات البديلة من ظواهر تغييرات عقلية المستثمرين، والاستثمار للتقنية البديل (Alternative Investment) هو أصل مالي لا يندرج ضمن فئات الاستثمار للتقنية التقليدية. وعادة ما تشمل الفئات التقليدية الأسهم والسندات والنقد، بينما تشمل الاستثمار للتقنية ات البديلة الأسهم الخاصة أو رأس المال الاستثمار للتقنية ي، وصناديق التحوط، والعقود الآجلة، والسلع، وعقود المشتقات. وغالبا يتم تصنيف العقارات على أنها استثمار بديل. أن فهم أصحاب الأعمال فئات الاستثمار للتقنية البديل ذو أهمية مزدوجة، فهو يساعد في تحديد إن كان بإمكانك جذب مزيد من الاستثمار للتقنية ات بشروط جذابة، كما أنه يتيح لك فرصا أخرى لاستثمار أموالك الشخصية أو أموال الشركات.

أهم قطاعات الاستثمار للتقنية البديلة

ورغم أنه من المفيد أن تكون المحفظة الاستثمار للتقنية ية متنوعة، فإنه يوصي دائما بأن تكون نسبة الاستثمار للتقنية ات البديلة بين 30% إلى 70% من المحفظة،[1] مستعرضا عددا من أهم الاتجاهات في الاستثمار للتقنية البديل التي تكتسب قوة برأيه، وهي كما يأتي:

1- الاستثمار للتقنية المباشر في الشركات الناشئة والشركات الخاصة

يمكن للمستثمرين الاستثمار للتقنية بشكل مباشر في الشركات الناشئة أو الشركات الخاصة بدلا من الاستثمار للتقنية في صناديق الأسهم الخاصة، وعادة ما يشار إلى التمويل الأولي للشركات الناشئة بـ"الاستثمار للتقنية الملائكي.(Angel Investing) "

تتميز هذه الإستراتيجية بأنها عالية العوائد ومرتفعة المخاطر، إذ إن عديدا من الشركات الناشئة غالبا ما تفشل في نهاية المطاف.

[1] بشار محمد الاسعد – عقود الاستثمار في العلاقات الخاصة الدولية – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت – 2006.ص44

يختلف المستثمرون في طريقة تقييمهم لتلك الفرص، فيركز بعضهم بشكل أكبر على الجانب القانوني، في حين يهتم آخرون بالفريق الإداري أو حجم السوق والوضع التنافسي.

أحد أشهر هذه الأمثلة حالة منصة "إنستغرام(Instagram) "، حين تمكن المستثمرون المبكرون في الشركة من مضاعفة استثمارهم الأولي 312 مرة في أقل من 18 شهرا من طرح الشركة للاكتتاب العام.

2- العقارات

العقارات هي النوع الأكثر شيوعا في الاستثمار للتقنية ات البديلة، وهي فئة مثيرة للاهتمام لأنها تتمتع بخصائص مشابهة للسندات، لأن مالكي العقارات يتلقون التدفق النقدي الحالي من المستأجرين الذين يدفعون الإيجار، وتشبه حقوق الملكية، لأن الهدف هو زيادة القيمة طويلة الأجل للأصل، وهو ما يسمى "تقدير رأس المال."

3- المقتنيات

تشمل المقتنيات مجموعة واسعة من العناصر، بداية من السيارات القديمة إلى بطاقات البريد القديمة والساعات الثمينة. ويعني الاستثمار للتقنية في المقتنيات شراء العناصر المادية والحفاظ عليها، على أمل زيادة قيمة الأصول بمرور الوقت.

وعلى الرغم مما ينطوي عليه الاستثمار للتقنية في المقتنيات من إثارة ومتعة، فإنه قد يكون محفوفا بالمخاطر، بسبب ارتفاع تكاليف الاستحواذ ونقص أرباح الأسهم أو أي دخل آخر حتى يتم بيعها، واحتمال تضرر الأصول إذا لم يتم تخزينها أو الاعتناء بها بشكل صحيح.

4- الذكاء الاصطناعي

قال الكاتب إن استثمارات الذكاء الاصطناعي لا تزال في بدايتها، مبينا أنه يمكن الاستثمار للتقنية في الصناديق التي تعمل بالذكاء الاصطناعي وتحلل السوق وتستثمر من أجلك، حيث تساعد تلك الاستثمار للتقنية ات في التخلص من الصداع والاستثمار للتقنية بشكل أكثر دقة بناء على دقة البيانات، وهي أدق أكثر مما يمكن لأي فريق بشري تقييمه. وحذر من أنه إذا كان المستثمر لا يفهم في هذه التقنيات، فقد يكون من الصعب عليه الحكم على أي منها ستنجح.

5- الاستثمار للتقنية ات في الرعاية الصحية

لوحظ أن الاستثمار للتقنية ات في مجال الرعاية الصحية تشهد تزايدا مهولا خاصة في أعقاب كوفيد-19، إذ إن هناك مجموعة متنوعة من الطرق للانخراط في فئة الأصول هذه من خلال صناديق ما قبل الاكتتاب العام أو رأس المال الاستثمار للتقنية ي وشركات الأسهم الخاصة.

ولوحظ ايضا من أن الاستثمار للتقنية في التكنولوجيا الطبية الجديدة يأخذ وقتا طويلا حتى تثبت نجاحها، يجب على المستثمرين بتعويض ذلك عن طريق محفظة متنوعة من هذه الشركات، وخاصة تلك التي لديها إمكانات نمو أكبر ومخاطر أقل.

ولذا إن الاستثمار للتقنية ات البديلة مستمرة في اكتساب الزخم، مشيرا إلى أنه عندما يتعلق الأمر بالاستثمار للتقنية في البدائل، فمن المهم للغاية اختيار تلك التي لا ترتبط بالأسهم (الأسهم المتداولة علنًا) والحفاظ على التوازن في محفظتك للنمو والدخل وحماية الأصول.

المطلب الثاني

اهمية التقنيات الحديثة في الاستثمار و حمايتها

في عالم الأعمال اليوم، أصبح الاستثمار للتقنية في تقنيات حديثة لتعزيز الإنتاجية والكفاءة ضرورة لا غنى عنها. مع التقدم السريع في التكنولوجيا، يمكن للشركات الاستفادة من دور التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والأتمتة في تحسين العمليات وزيادة الإيرادات. في هذا المقال، سنستعرض كيف يمكن لهذه التقنيات أن تحدث فرقًا كبيرًا في نجاح الأعمال و لشرح الموضوع بصورة اوضح قسم الى فرعين :-

الفرع الاول

أهمية الاستثمار للتقنية في التقنيات الحديثة

الاستثمار للتقنية في التقنيات الحديثة ليس مجرد رفاهية، بل هو استثمار في مستقبل الشركة. مع تزايد المنافسة في السوق، تحتاج الشركات إلى تبني حلول مبتكرة لتحسين كفاءتها وزيادة إنتاجيتها. من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة، يمكن للشركات تحسين عملياتها الداخلية، تقليل التكاليف، وزيادة الإيرادات.

دور التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والأتمتة

الذكاء الاصطناعي:

الذكاء الاصطناعي (AI) هو أحد أكثر التقنيات الحديثة تأثيرًا في عالم الأعمال. يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل كميات ضخمة من البيانات بسرعة ودقة، مما يساعد الشركات على اتخاذ قرارات مستنيرة. على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين خدمة العملاء من خلال توفير ردود سريعة ودقيقة على استفسارات العملاء.

الأتمتة:-

الأتمتة هي تقنية أخرى تلعب دورًا حيويًا في تحسين الكفاءة. من خلال أتمتة العمليات الروتينية، يمكن للشركات توفير الوقت والموارد البشرية للتركيز على المهام الأكثر أهمية. على سبيل المثال، يمكن لأتمتة العمليات المالية تقليل الأخطاء وزيادة الدقة في التقارير المالية.

فوائد الاستثمار للتقنية في التقنيات الحديثة

•زيادة الإنتاجية: من خلال تحسين العمليات وتبسيطها، يمكن للشركات زيادة إنتاجيتها بشكل كبير.

•تحسين الكفاءة: تساعد التقنيات الحديثة في تقليل الوقت والجهد المبذول في العمليات اليومية.

•تقليل التكاليف: من خلال الأتمتة وتحسين العمليات، يمكن للشركات تقليل التكاليف التشغيلية.

•زيادة الإيرادات: من خلال تحسين الكفاءة والإنتاجية، يمكن للشركات زيادة إيراداتها بشكل ملحوظ.

كيفية البدء في الاستثمار للتقنية في التقنيات الحديثة

1- تقييم الاحتياجات: قبل البدء في الاستثمار للتقنية ، يجب على الشركات تقييم احتياجاتها وتحديد المجالات التي يمكن تحسينها من خلال التكنولوجيا.

2-البحث عن الحلول المناسبة: بعد تحديد الاحتياجات، يجب البحث عن الحلول التكنولوجية المناسبة التي تلبي هذه الاحتياجات.

3- .التدريب والتطوير: من المهم تدريب الموظفين على استخدام التقنيات الجديدة لضمان تحقيق أقصى استفادة منها.

4- قياس الأداء: بعد تنفيذ التقنيات الجديدة، يجب قياس الأداء بانتظام للتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة.

حماية التطبيقات

تواجه العديد من فرق الأمن و المختصين بالحماية الالكترونية صعوبة متزايدة في حماية تطبيقات الويب الحديثة وواجهات برمجة التطبيقات بنجاح. تزداد التطبيقات تعقيدًا باستمرار، لا سيما مع تزايد اعتماد البنية التحتية القائمة على الخدمات المصغرة. تُشارك واجهات برمجة التطبيقات في كل تفاعل إلكتروني تقريبًا، مما يزيد من مساحة الهجوم على المؤسسة من خلال خلق نقاط دخول محتملة جديدة للمخترقين. تُعاني التطبيقات وواجهات برمجة التطبيقات، مجتمعةً، من آلاف الثغرات الأمنية المعروفة على الويب، ويكتشف المهاجمون نقاط ضعف جديدة يستغلونها يوميًا.

تزداد مهمة حماية التطبيقات صعوبةً بسبب الطبيعة المتطورة لمتجهات الهجوم. يُصمّم مجرمو الإنترنت اليوم حملاتٍ متطورة تجمع بين شبكات الروبوتات، وهجمات الحرمان من الخدمة الموزعة(DDoS) ، والهجمات على الثغرات الأمنية في تطبيقات الويب، وتطبيقات الجوال، وواجهات برمجة التطبيقات، وخوادم العميل.

ارتفاع التهديدات لأمن التطبيقات

أصبحت التطبيقات وواجهات برمجة التطبيقات (APIs) ذات أهمية متزايدة لنجاح الأعمال. يعتمد الموظفون والشركات ومقدمو الخدمات والعملاء وغيرهم من المستخدمين على مجموعة واسعة من التطبيقات للتواصل والتعاون وإجراء المعاملات. وقد شهد استخدام واجهات برمجة التطبيقات نموًا هائلاً في السنوات الأخيرة، حيث تعتمد عليها المؤسسات لتشغيل تطبيقات الهاتف المحمول، وإنترنت الأشياء(IoT) ، والتطبيقات الداخلية، وتطبيقات الشركاء، وخدمات العملاء السحابية، وغيرها.

كلما زاد اعتماد المؤسسات على التطبيقات وواجهات برمجة التطبيقات، زادت جاذبية هذه الأصول الرقمية للمهاجمين. يستخدم مُجرمو الإنترنت اليوم برامج روبوتية آلية لفحص مواقع الويب عشوائيًا، بحثًا عن ثغرات أمنية في التطبيقات التي يمكنهم استخدامها للوصول إلى قاعدة بيانات، أو تحميل ملفات ضارة على خادم ويب، أو تعطيل خادم ذي حركة مرور هائلة.

لتحسين أمان التطبيقات، دأبت فرق تكنولوجيا المعلومات على اللجوء إلى حلول حماية تطبيقات الويب وواجهات برمجة التطبيقات السحابية للحد من الهجمات. ومع ذلك، تميل هذه التقنيات إلى الاعتماد على جدران حماية تطبيقات الويب (WAFs) التي تفحص جميع حركات مرور الويب وتحظر البرامج الضارة. ولإيقاف هجمات التطبيقات وواجهات برمجة التطبيقات مع السماح بمرور حركات المرور المشروعة، يجب على فرق أمن السحابة ضبط جدران الحماية وإعادة تكوينها باستمرار مع تغير التطبيقات وتطور التهديدات وتوافر التحديثات. ونظرًا لأن هذه المهمة تتطلب فريقًا ذا مهارات عالية، فقد يكون توسيع نطاق حلول أمن التطبيقات هذه أمرًا بالغ الصعوبة. ونتيجة لذلك، سرعان ما تصبح سياسات حماية التطبيقات قديمة، وتعاني فرق الأمن من إرهاق التنبيهات نظرًا لصعوبة تمييز النتائج الإيجابية الكاذبة عن الهجمات الحقيقية.

من الواضح أن حماية التطبيقات الفعالة تتطلب نهجًا أبسط وأكثر فعالية لتحديد الهجمات وحظرها على طبقة التطبيق.

حماية التقنيات الحديثة في القانون العراقي :-

من الثابت ان قواعد قانون الاستثمار للتقنية رقم 13 لسنة 2006 تطبق بشأن الاستثمار للتقنية ات التي اطرافها الدولة والافراد الوطنين والاجانب من جهة والافراد بعضهم مع البعض الاخر من جهة اخرى وهذا يعني ان قانون الاستثمار للتقنية يسري على علاقات الاستثمار للتقنية المتصفة بالصفة الوطنية وتلك المتصفة بالصفة الاجنبية وتختلف احكامه بينمها وقد خص قانون الاستثمار للتقنية المستثمر في العلاقات المتصفة بالصفة الاجنبية بامتيازات وضمانات وحقوق اوفر مما خص به المستثمر في العلاقات الاستثمار للتقنية ية الوطنية السؤال هنا ماهو المعيار الذي اعتمده المشرع العراقي لتحديد وصف المستثمر وماهو انعكاسه على طبيعة الاستثمار للتقنية او العلاقة الاستثمار للتقنية ية ؟ وهل كان المشرع في هذا السياق موفقاً ؟ سؤال سنحاول الاجابة عليه من خلال مطلبين نتناول في الاول الوصف القانوني للمستثمر وفي الثاني مفعول جنسية المستثمر في حالته القانونية[1] .

الفرع الثاني :- حماية التقنيات الحديثة

تشمل أهمية حماية البيانات في الأجهزة الذكية ما يلي:

1. **حماية المعلومات الشخصية:**
منع الوصول غير المصرح به إلى البيانات الحساسة.
2. **منع الاحتيال والسرقة:**
حماية البيانات المالية والمعلومات الشخصية من الاستخدام غير المشروع.
3. **الحفاظ على الخصوصية:**
ضمان عدم استخدام البيانات الشخصية بطرق غير موافق عليها.

---

[1] صفوت احمد عبد الحفيظ – دور الاستثمار في تطوير احكام القانون الدولي الخاص – دار المطبوعات الجامعية – الاسكندرية – 2005 .ص34

2-التهديدات التي تواجه البيانات في الأجهزة الذكية

تشمل التهديدات التي تواجه البيانات في الأجهزة الذكية ما يلي:

1. **البرمجيات الخبيثة:**

البرمجيات التي تصيب الأجهزة وتسرق البيانات.

2. **الاختراقات الأمنية:**

استهداف الأنظمة للوصول غير المصرح به إلى البيانات.

3. **التصيد الاحتيالي:**

محاولات خداع المستخدمين للكشف عن معلوماتهم الحساسة.

3.تقنيات حماية البيانات في الأجهزة الذكية

تشمل تقنيات حمايه البيانات في الأجهزة الذكيه مجموعة من الأدوات والأساليب:

1. **التشفير:**

حماية البيانات أثناء النقل والتخزين باستخدام تقنيات التشفير القوية.

2. **إدارة الهوية والوصول:(IAM)**

لضمان أن الأفراد المصرح لهم فقط يمكنهم الوصول إلى البيانات الحساسة.

3. **التحقق الثنائي:(2FA)**

إضافة طبقة إضافية من الأمان عند تسجيل الدخول.

4- أفضل الممارسات لحماية البيانات في الأجهزة الذكيه

لتحقيق أقصى استفادة من تقنيات حماية البيانات، يمكن اتباع أفضل الممارسات التالية:

1. **تحديث البرمجيات بانتظام:**

لضمان حماية النظام من الثغرات الأمنية.

2. **استخدام كلمات مرور قوية وفريدة:**

لحماية الحسابات من الاختراق.

3. **تدريب المستخدمين:**

على أهمية حماية البيانات وكيفية التعامل مع المعلومات الحساسة في الأجهزة الذكية.

4. **تفعيل القفل التلقائي:**

لضمان أن الجهاز يغلق نفسه تلقائيًا بعد فترة من عدم الاستخدام.

5- الاستفادة من حلول الأمان المتقدمة

استخدام خدمات الأمان المتقدمة لتوفير حماية شاملة:

1. **مراقبة النشاطات المشبوهة:**
باستخدام أدوات تحليل السجلات لرصد الأنشطة غير العادية.
2. **النسخ الاحتياطي السحابي:**
لضمان استعادة البيانات في حالة الفقدان أو الهجمات.

الخاتمة

أولا : الاستنتاجات

ومماتقدم نستنتنتج:

1- الطبيعة المركبة للاستثمار فهو يؤثر ويتأثر بالقواعد القانونية والعوامل الاقتصادية لكل دولة لذا كان موضوع اهتمام رجال القانون والاقتصاد . كما ان قانون الاستثمار للتقنية يفترض ان يأتي منسجماً ومطبوعاً بتلك الطبيعة . فتلعب في تكوينه واثاره قواعد القانون الخاص والعام وقواعد القانون الداخلي والدولي .

2-تنشيط الاستثمار للتقنية يتطلب استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية مما يتطلب ذلك تدويل علاقات الاستثمار للتقنية ومنازعاته عن طريق تحريرها من الخضوع لاحكام القوانين الوطنية للدولة المضيفة للاستثمار ومحاكمها . والعبرة بدولية الاستثمار للتقنية تكون بالنظر لاجنبية رأس المال لا بالنظر لجنسية مالكه وقد اكدت على ذلك القواعد التي تحكم الاستثمار للتقنية ولايكون التمييز بين المستثمرين على اساس الجنسية انما على اساس مصدر راس المال للاستفادة من الامتيازات والاعفاءات والتسهيلات التي تمنحها الدولة المضيفة . والاتفاقيات ذات الصلة ومنها اتفاقية واشنطن لعام 1965.

3- احترام الدولة لشرط اثبات التشريعي والذي يقضي بالتزام الدولة المضيفة بعدم تعديل قوانينها ذات الصلة بالاستثمار للتقنية خلال فترة النشاط الاستثمار للتقنية ي طالما كان التزام الدولة هو من بين الدوافع للاستثمار فهذا الشرط يعزز احد مبادئ القانون الدولي الخاص وهو احترام توقعات الافراد في مجال العقود والامن القانوني .

4- يجوز لاطراف الاستثمار للتقنية الاجنبي الاتفاق على قانون اخر غير قانون الدولة المضيفة باستثناء المسائل ذات الصلة بقواعد البوليس والامن المدني ، ويحتاج العراق الى تعديل بعض القوانين مثل قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 وقانون الضرائب والرسوم وقوانين تتعلق بالزراعة حتى يوفر آلية سهلة وبسيطة لتطبيق قانون الاستثمار للتقنية .

وتظهر قراءة قانون الاستثمار للتقنية رقم 13 لسنة 2006 ان بعض احكامه كانت خارج المبادئ المذكورة انفاً فرغم مراعاة القانون لاحكام المبدأ الاول الا انه خرج على المبدأ الثاني من خلال اعتماده لمعيار جنسية المستثمر للتمييز بين المستثمرين فخصت المادة (22) المستثمر الاجنبي بالاستفادة من المزايا الاضافية التي تمنحها الاتفاقيات الدولية في حين يقضي المبدأ الثاني باستفادة كل مستثمر بغض النظر عن جنسيته اذا اتصف مصدر رأس ماله بالصفة الاجنبية فالعبرة في الاستفادة تكون بالنظر الى اجنبية رأس المال المستثمر لا اجنبية المستثمر ومقابل ذلك تشكل المادة (22) تناقضاً واضح مع المادة (10) من القانون حيث منحت المادة الاخيرة المستثمر بغض النظر عن جنسيته جميع المزايا والتسهيلات والضمانات ولم تحدد مصدر ذلك أي سواء وردت في قانون او اتفاقية مقابل انها حددت مصدر التزامات المستثمر الواردة في قانون الاستثمار للتقنية[1] .

كما تظهر قراءة المادة (13) انها جاءت قاصرة عن ادراك المبدأ الثالث فقيدت سلطة المشرع بعدم تعديل احكام قانون الاستثمار للتقنية ذات الصلة بالضمانات والاعتمادات وهذ يمكن ان توفرها قوانين اخرى ذات صلة بالضرائب والرسوم الكمركية والشركات والعمل وهذا يعني ان شرط الثبات التشريعي يستفاد منه المستثمر فقط من خلال عدم تعديل الضمانات والاعفاءات

---

[1] عبد الرسول عبد الرضا – الجنسية في العلاقات ذات الابعاد الدولية الخاصة – اطروحة دكتوراه – كلية القانون – جامعة بغداد – 2007ص56

والتسهيلات الواردة في قانون الاستثمار للتقنية فقط . دون تلك التي تنص عليها قوانين اخرى وبعبارة اخرى يملك المشرع تعديل القواعد الواردة في قانون العمل والشركات والتأمين والمصارف

فالمبدأ الثالث سيطبق ولكن بحدود ضيقة جداً وهذا يشكل احد العراقيل التي تعد من الاسباب المنفرة للاستثمار في العراق .

كما ان المادة (2/27) لم تكن على درجة من التعايش مع احكام المبدا الرابع فهي تعطي حق الاتفاق على القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة الى اطراف الاستثمار للتقنية غير العراقيين في حين ان التمييز في هذا الاطار يغيب بين المستثمرين على اساس الجنسية طالما اتصفت اموالهم المستثمرة بالصفة الاجنبية .

وعليه فان المستثمر يتمتع بجميع الاعفاءات والامتيازات بغض النظر عن جنسيته كما يستفاد من المادة (10) ويعد حق تحرير الاطراف لعقد الاستثمار للتقنية من الخضوع لاحكام القوانين الوطنية والمحاكم احد اهم هذه الامتيازات . وهذا يعني بالمقابل ان المادة (2/27) هي الاخرى تعيش حالة تناقض لاتعايش مع المادة (10) والمبادئ المستقر العمل بها عالمياً في موضع الاستثمار للتقنية .

ثانيا : التوصيات:

- نوصي بتقيد حرية اطراف عقد الاستثمار للتقنية بالاتفاق على قانون غير القانون العراقي في مسائل عقود العمل بحيث تكون فقط في الجوانب الغير تنظيمية ، اما الجوانب التنظيمية فهي تخضع حصراً للقانون العراقي بوصفه قانون بلد التنفيذ .
- يحتاج المشرع العراقي الى اصدار قواني جديدة تتلائم مع التطورات الحاصة في العالم
- الاتفاق على حماية التقنية الفكرية وعدم تزويرها داخل البلد (اي الخصوصية)
- توفير وسائل اكثر حماية للمستثمر و للتقنية من من خلال انشاء قوانين تحمي التقنية

المصادر

اولاً: الكتب القانونية

1- بشار محمد الاسعد – عقود الاستثمار للتقنية في العلاقات الخاصة الدولية – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت – 2006.

2- د. حفيظة السيد الحداد – العقود المبرمة بين الدول والاشخاص الاجنبية – دار الفكر الجامعي – الاسكندرية – 2001.

3- د. حفيظة السيد الحداد – القانون الدولي الخاص – تنازع القوانين – الكتاب الاول – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت– 2002.

4- صفوت احمد عبد الحفيظ – دور الاستثمار للتقنية في تطوير احكام القانون الدولي الخاص – دار المطبوعات الجامعية – الاسكندرية – 2005 .

5-د. عبد المنعم زمزم – بعض اوجه الاثبات الدولي – دار النهضة العربية – القاهرة –2007.

6- لما احمد كوجان – التحكيم في عقود الاستثمار للتقنية بين الدولة والمستثمر الاجنبي – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت–2008.

7- د. منير عبد المجيد – تنازع القوانين في علاقات العمل الفردية – منشأة المعارف – الاسكندرية – 1992.

8- د.هشام خالد- خصائص وطبيعة عقد ضمان الاستثمار للتقنية العربي – مؤسسة الشباب الجامعية – الاسكندرية – 1988.

9- د.هشام خالد – معيار دولية التحكيم التجاري – منشأة المعارف – الاسكندرية – 2006.

ثانياً : الرسائل الجامعية

- عبد الرسول عبد الرضا – الجنسية في العلاقات ذات الابعاد الدولية الخاصة – اطروحة دكتوراه – كلية القانون – جامعة بغداد – 2007